Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٣، الطابق ٦
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.، دبي، الإمارات العربية المتحدة ("المصرف") وشركاته التابعة (معًا باسم "المجموعة")، دبي، الإمارات العربية المتحدة، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة تفصيلًا في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقًا للمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نعدها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، كما أنها أمورًا لا نبدي رأيًا مفصلًا حولها.

يتبع؛؛؛

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. ، دبي (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	إجراءات تدقيقنا
خسائر الانخاض في قيمة ذمم التمويل المدينة – التقديرات غير المؤكدة لخسائر الائتمان المتوقعة للقرض والسلف المقدمة للعملاء	
يتطلب تقييم تحديد المصرف لمخصصات انخفاض قيمة الذمم التمويلية المدينة للعملاء من الإدارة إصدار أحكام حول تنظيم الموجودات المالية وقياس خسارة الائتمان المتوقعة. لقد ركزت عملية التدقيق على هذا الأمر بالنظر للأهمية الجوهرية للذمم التمويلية المدينة للعملاء (حيث تمثل ٦٥,٧٪ من إجمالي الموجودات) وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. برجاء الرجوع إلى الإيضاح ٧ حول البيانات المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية والإيضاح ٣٦ بشأن الإفصاح عن مخاطر الائتمان. يتم تقييم الجزء الجوهري من محفظة الذمم التمويلية المدينة لمحفظة المتاعملين غير الأفراد بشكل فردي لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان أو الانخفاض في قيمة الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة، الأمر الذي يتطلب من الإدارة مراعاة جميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير انخفاض القيمة الائتمانية للتعرض. وقد يتضمن حكم الإدارة كذلك التغاضي عن تحديد الفئات يدويًا وفقًا لسياسات المصرف ومقتضيات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية . يتم تنفيذ قياس كميات الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات التجزئة وغير التجزئة المصنفة مرحلة ١ ومرحلة ٢ بواسطة النماذج التي يتم فيها التدخل اليدوي المحدود، إلا أنه من الأهمية بمكان أن تكون نماذج (احتمالية التعثر والخسارة عند التعرض والخسارة بافتراض التعثر وتسويات الاقتصاد الكلي) صالحة على مدار فترة التقرير وتخضع لعملية التحقق من الصحة بواسطة مراجع مستقل.	لقد فهمنا الأمور المتعلقة بعمليات إنشاء الذمم التمويلية المدينة، وإدارة مخاطر الائتمان وتقدير تحديد مخصصات انخفاض القيمة للذمم التمويلية المدينة المقدمة للعملاء، وكذلك قمنا باختبار الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة ضمن هذه العمليات. لقد قمنا باختبار عينة للقروض والسلف الفردية وأجرينا مراجعة ائتمانية مفصلة وتحدينا تحديد البنوك للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة ٢)، وتقييم التصنيف الاضمحلال الائتماني (المرحلة ٣) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث انخفاض القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب . لقد قمنا بتحدي وفحص دقيق للافتراضات المتضمنة بحساب مخصص انخفاض القيمة، مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد. ولقد قمنا بتقييم الضوابط المتعلقة بعملية الموافقة على مخصصات انخفاض القيمة ودقتها واكتمالها، إضافة إلى ضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم الإدارة الرئيسية واجتماعات اللجان التي تشكل جزءًا من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الذمم التمويلية المدينة. قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل السقوف المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك الافتراضات المرجحة ذات الصلة. وفيما يتعلق بالقروض المقيمة بشكل جماعي، فلقد أجرينا تقييمًا للضوابط المتعلقة بعملية النمذجة، ولا سيما مدخلات النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. وقد اختبرنا الافتراضات الرئيسية، وراجعنا منهجية الحساب وتتبعنا عينة مقارنة بالبيانات المصدرية. لقد قمنا باختبار تطبيق تكنولوجيا المعلومات المستخدم في عملية انخفاض القيمة الائتمانية والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. وقد قمنا بتقييم الضوابط المستندة إلى النظام والضوابط اليدوية المتعلقة بالاعتراف وقياس مخصصات انخفاض القيمة

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. ، دبي (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	إجراءات تدقيقنا
خسائر الانخاض في قيمة ذمم التمويل المدينة – التقديرات غير المؤكدة لخسائر الائتمان المتوقعة للقرض والسلف المقدمة للعملاء (تتمة)	
	لقد قمنا بتقييم التعديلات السابقة الأخرى وكذلك تعديلات الإدارة من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات. قمنا أيضًا بتقييم مدى معقولية المعلومات المستقبلية المتضمنة في حسابات انخفاض القيمة من خلال إشراك مختصينا من أجل التحقق من دقة السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والنتائج الموزونة بدرجة الاحتمالية المطبقة لتحديد الخسائر المتفاوتة غير الخطية. أجرى المصرف عملية تحقق مستقلة لنماذج احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال فترة التقرير. لقد راجعنا عملية التحقق المستقل من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. وأخيرًا، قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممه ونفذه المصرف فيما يتعلق بما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتحديد فئات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي يستخدمها المصرف لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير.
أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد البيانات المالية	
لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظرًا لكبر وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يوميًا بواسطة المصرف والتي تعتمد على التشغيل الفعال لضوابط تكنولوجيا المعلومات. علاوة على ذلك، انتهى المصرف من عملية نقل أنظمته المصرفية الأساسية ودمج أنظمة متعددة تحت منصة مصرفية أساسية واحدة خلال فترة التقرير. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمًا دقيقًا ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للتعامل مع المخاطر المحتملة للاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.	لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات. اختبرنا الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالضوابط الآلية المحددة والمعلومات التي تنتجها المنشأة والتي تغطي سلامة الوصول للمعلومات وتغييرات البرنامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. قمنا بفحص بعض المعلومات التي تنتجها المنشأة المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق عملية إعداد التقارير وكذلك الإعداد والصيانة. لقد أجرينا اختبارًا على عناصر الضوابط التكنولوجية الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة ذات الصلة بعمليات الأعمال. اختبرنا عملية الربط بين الأنظمة المحددة من أجل تحديد مدى دقة واكتمال نقل المعلومات.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. ، دبي (تتمة)

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التقرير السنوي للمجموعة. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة للتقرير السنوي قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، ومن المتوقع إتاحة المعلومات المتبقية من التقرير السنوي لنا بعد ذلك التاريخ. لا تشتمل المعلومات الأخرى على البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات لدينا حولها.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أي شكل من أشكال التأكيدات أو الاستنتاجات بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال خلصنا إلى وجود خطأ جوهري يعتري المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ إصدار تقرير مدقق الحسابات، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

في حال استنتجنا وجود خطأ مادي في التقرير السنوي للمجموعة أثناء قراءته، يتعين علينا إحاطة مسؤولي الحوكمة بهذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

مسؤوليات الادارة والمكلفون بالحوكمة عن اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسب الاقتضاء عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. ، دبي (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولين وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

إننا نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع لجنة التدقيق بالمجموعة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. ، دبي (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥(كما تم تعديله)، فإننا نُشير إلى ما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ (كما تم تعديله)؛
- قام المصرف بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛
- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة ومع السجلات المحاسبية للمصرف؛
- يبين الإيضاح رقم ١١ مشتريات أو استثمارات المصرف في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
- يبين الإيضاح رقم ٣١ من البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات إضافة إلى مبادئ إدارة تضارب المصالح؛
- بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المصرف قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، أي من الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ (كما تم تعديله)، أو النظام الأساسي للمصرف، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطته أو مركزه المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛ و
- يبين الإيضاح رقم ٣٨ من البيانات المالية الموحدة للمجموعة المساهمات المجتمعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

وعملًا بمقتضى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأينا أنها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

ديلويت اند توش
120163
Deloitte & Touche

أكبر أحمد

رقم القيد بسجل مدققي الحسابات ١١٤١

٢٥ يناير ٢٠٢٢

دبي

الإمارات العربية المتحدة